أحكام تعدد الزوجات في قانون الأسرة الجزائري

دراسة تحليلية نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية

وواقع التطبيق في المجتمع الجزائري

د . صالح بوبشيش

جامعة الحاج لخضر. باتنة

إن معظم مدونات الأحوال الشخصية في البلاد العربية والإسلامية إنما ترجع نصوصها في أصلها إلى الشريعة الإسلامية على اختلاف مذاهبها. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة احتجاج كثير من المنظمات والجمعيات على جملة من القضايا الواردة في هذه المدونات التي يطبعها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كالمدونة المغربية والمصرية والجزائرية والسورية..وغيرها مثل ولاية المرأة في تزويج نفسها وتمكين المرأة من الطلاق، والسماح للمرأة الحاضنة بأحقيتها في بيت الزوجية، ونبذ علاقة الطاعة مقابل الإنفاق، ومن هذه القضايا وغيرها وهي كثيرة قضية تعدد الزوجات والمطالبة بالنص صراحة على منعه، وهناك من هذه الجمعيات من تنادي بإلغاء المدونات جملة وتفصيلا وتعويضها بقوانين وضعية تحفظ للمرأة كرامتها.

ولقد بات موضوع تعدد الزوجات يشغل بال مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وتعددت حوله الأنظار وتباينت إلى درجة أصبح فيها هذا الموضوع يشكل هاجسا بالنسبة للكثيرين خاصة منهم النساء، كما أضحى عامل تهديد ووعيد للكثيرين من الرجال تجاه زوجاتهم، بل ويرتقي هذا التهديد إلى واقع التنفيذ في غالب الأحوال لتبرز بعد ذلك مشاكل أسرية كثيرة من إهمال للزوجة والأولاد مقابل الاهتمام المتزايد للزوجة التالية، وقد يصير العكس عندما يكتشف أمر الزوج من هذه الأخيرة ففي جميع الأحوال لا يمر التعدد في الزواج دون أن يثير مشاكل عديدة تؤثر بشكل مباشر وخطير على الحياة الزوجية والأسرية لتنعكس بعد ذلك سلبياتها على المجتمع ككل.

هذا الواقع المرير أدى إلى انطباع سيئ عن موضوع التعدد إلى درجة الرفض لدى فئات واسعة من المجتمع الجزائري؛ إلا أن ثبوت مشروعيته في الشريعة الإسلامية وكذا قانون الأسرة الجزائري، دفع بكثير من المندفعين والمتحمسين إلى الرفض المطلق لأفكار هؤلاء بدعوى أنها تتنافى والأحكام القطعية في الشرع، فالتعدد في نظرهم مباح ولا يمكن لأي تحريمه أو التضييق في دائرة إباحته.

من هذا المنطلق تبرز الإشكالية التي يدور حولها موضوع هذه المداخلة، وعبارتها:

إذا كان موضوع التعدد ثابت بالنص القرآني القطعي ودلت عليه سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة وسائر الفقهاء فلماذا حصلت هذه المواقف المتباينة؟ هل أن سبب ذلك يرجع إلى التقصير في المعرفة والإحاطة بما كتبه الفقهاء المسلمون وإدراك متطلبات الواقع المعاصر؟ أم أن

الأمر يرجع إلى قصر هؤلاء الفقهاء أنفسهم في لمس المعنى الحقيقي من شرعية التعدد؟ وإذا كان المجتمع الجزائري محكوما بقانون الأسرة الصادر في جوان 1984 فهل أن المشرع أعطى هذا الموضوع حقه بما لا يدع فراغات قانونية للفوضى والاضطراب في ممارسة التعدد في الواقع؟ أم أن ما يعيشه المجتمع ما هو إلا نتيجة حتمية لعدم وجود تشريع واضح ودقيق؟ وإذا لزم الأمر وجوب التعديل في تنظيم هذا الموضوع فما هي الاقتراحات التي تكفل التطبيق الأمثل للتعدد وتحقق مقاصده المشروعة؟

وأحسب أن الإجابة عن هذه التساؤلات لا تخرج في بنائها الهيكلي عن المحاور الخمسة التالية، وقد حاولت ما أمكن أن أضمنها ما يجلي حقيقة الموضوع ويحل إشكاليته.

المحور الأول : التطور التاريخي لنظام تعدد الزوجات في التشريعات الدينية والقوانين الوضعية

من المناسب جدا قبل تفصيل القول في موضوع التعدد في القانون الجزائري ومقارنته بأحكام الشريعة الإسلامية ثم النظر في واقع التطبيق في المجتمع الجزائري، واقتراح التعديل في ضوء ما يدرأ المفاسد ويجلب المنافع دون مصادمة لمبادئ الشريعة السمحة، أن يستهل بعرض عن الوجود التاريخي لتعدد الزوجات في حياة الأمم سواء من خلال التشريعات الدينية السماوية أو الوضعية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظام تعدد الزوجات في التشريعات الدينية

1 ــ في اليهودية:

لقد جاءت التوراة مبيحة تعدد الزوجات دون أن تحدد عددا معينا، وكانت تذكر الأنبياء الذين عددوا الزوجات من غير قدر محدود كما تذكر غيرهم.

وقد ورد أن داود كان عنده ثلاثمائة امرأة، وأن سليمان كان عنده سبعمائة ما بين زوجة وسرية[1].

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلهن يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعين)[2]. فهذا الحديث يثبت أن نبي الله سليمان كان تحته من النساء عدد كثير.

فتعدد الزوجات كان شائعا عند اليهود، وكان لملوكهم وأنبيائهم أزواج كثيرات، ولقد ظلوا طيلة العصور الوسطى يجمعون بين عدة زوجات حتى منع الأحبار الربانيون تعدد الزوجات لضيق أسباب المعيشة التي كان يعانيها اليهود في تلك العصور، وقد صدر هذا المنع في القرن الحادي عشر وقرره المجمع الكنسي في مدينة "وارمس" بألمانيا وكان هذا المنع في أول الأمر قاصرا على يهود ألمانيا وشمال فرنسا، ثم جميع يهود أوربا، وقد أخذت قوانين الأحوال الشخصية لليهود بعدئذ بمنع تعدد الزوجات..[3]

في المسيحية:

لقد كان التعدد مشروعا قبل المسيحية وظل كذلك بعدها إلى أن حرمته الكنيسة في القرن السابع عشر، والتاريخ لا يخفي أن "ديارميت" ملك إيرلندا كان له زوجتان، وكان ملك فرنسا مثل ذلك، كما تزوج "فرديريك الثاني" من اثنتين بموافقة الأساقفة[4].

ويشهد عالم الاجتماع والفيلسوف الأوروبي "وستر مارك" أن التعدد كان معترفا به في الكنيسة إلى قرون متأخرة بقوله: "إن تعدد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي إلى القرن السابع عشر، وكان يتكرر كثيرا في الحالات التي لا تحصيها الكنيسة والدولة.[5]

في الإسلام:

لا يختلف الأمر في الإسلام عنه في الديانتين اليهودية والمسيحية فقد جاء الإسلام ونظام التعدد فاشيا في العرب وفي سائر الأمم، فلم يمنعه ولم يتركه على حاله دون قيد أو ضابط يحد من مفاسده وأضراره الخطيرة التي غالبا ما تمس المرأة دون الرجل، ورحمة الإسلام وسماحته تأبى أن تقر مثل هذه الأنظمة حتى ولو كانت عادات فاشية متجذرة؛ غير أنها منبوذة ومستنكرة ممن لا يفكرون بشهواتهم وهواهم وإنما بعقولهم، فراعى جانب المصلحة فيه فأقر مشروعيته كما راعى جوانب المفسدة فيه فهذبه وقيده بشروط وضوابط كما جاء في قول الله عز وجل: ﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا﴾[6]. ولنا في تفسير هذه الآية تحليل سنبينه في موضعه.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنظام تعدد الزوجات في القوانين الوضعية

إن التعدد كما كان مقررا في الشرائع السماوية، فهو كذلك في حكم التشريعات الوضعية عند الأمم القديمة كلها تقريبا عند الأثينيين وعند الصينيين والهنود والبابليين والأشوريين والمصريين، ولم يكن له عند هذه الأمم حد محدود وقد سمح قانون "ليكي" الصيني بتعدد الزوجات إلى مائة وثلاثين امرأة، وكان عند أحد أباطرة الصين نحو ثلاثين ألف امرأة.[7]

وقد استمر العمل بنظام تعدد الزوجات منذ ذلك الوقت إلى زمن القرون الوسطى في أغلب الأمم من أصحاب الديانات السماوية وغيرها دون إنكار أو اعتراض، وبمطلع القرن السابع عشر بدأ التحول يطبع قوانين الناس وأعرافهم حيال التعدد، فشرع في سن القوانين وإصدار الأحكام بمنع التعدد والمعاقبة على فعله إلى أن غلب على القوانين الوضعية في سائر الأمم الأمر بمنع تعدد الزوجات منعا باتا وتحت أي ظرف كان، وخاصة الغربية منها؛ ولكنها بالمقابل لا تنكر على الزوج أن يتخذ خليلة أو أكثر دون أن يوصف تصرفه هذا بالخيانة الزوجية التي تستوجب الجزاء والعقاب

وفي هذا يقول المؤرخ الفرنسي "غوستاف لوبون" واصفا العلاقات الجنسية غير المشروعة المنتشرة في الغرب بأنها أسوأ من تعدد الزوجات في المشرق بل إن هذا الأخير أسنى من سابقه:"وفي الغرب حيث الجو والطبيعة لا يساعدان على تعدد الزوجات، وبرغم أن القوانين الغربية تمنع التعدد، ولكن الغربيين قلما تقيدوا بهذه القوانين وخرقوها بعلاقاتهم السرية الآثمة..ولا أرى

سببا لجعل مبدأ تعدد الزوجات الشرعي عند الشرقيين أدنى مرتبة من مبدأ تعدد الزوجات السري عند الأوربيين، بل أرى ما يجعله أسنى منه"[8].

هذه النظرة الإيجابية للغربيين حيال التعدد دفعت بالكثيرين منهم إلى الدعوة ومحاولة إقراره في قوانينهم وأنظمتهم، وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ 1960/12/13 أنه قد اكتشفت وثيقة بخط يد مارتن بورمان نائب هتلر، كان قد كتبها في عام 1944 يقول فيها إن هتلر كان يفكر جديا في أن يبيح للرجل الألماني الزواج من اثنتين شرعا لضمان مستقبل قوة الشعب الألماني..[9]

وإذا كانت هذه القوانين السائدة في الغرب مزاجية أو كنسية في مرجعيتها، فإن واضعيها ومن يأخذ بها غير ملومين كما يلام بعض من ينتسب إلى الإسلام ويعترف به رسميا كدين للدولة، ثم يشرع ما يتعارض مع مبادئه القطعية كما هو الحال في التشريع التونسي. أو ما يردده الكثيرون في البلاد الإسلامية منذ بداية القرن الماضي وإلى اليوم بضرورة تثبيت حكم المنع من تعدد الزوجات في مدونات وقوانين الأحوال الشخصية.

فائدة: إذا كان تعدد الزوجات أمر أقرته الشرائع السماوية وعملت به الأمم في تشريعاتها الوضعية، فإنه ينبغي التمييز بين الأمرين، فالتعدد في التشريع الديني لم يكن لتلبية شهوة أو نزوة وإنما هو رخصة مستخدمة عند الضرورة، ويكون استخدامها حلا لمشكلة، ويعتبر حينئذ مخرجا لائقا ومقبولا تقره الفطرة السليمة ويجيزه العقل.

أما التعدد في الفكر الوضعي سواء في المجتمعات القديمة وإلى عصور متأخرة فإنه لم يكن سوى استجابة لداعي الفساد والشهوة وظلم المرأة بناء

على مفهوم خاطئ، وهو أن الإفراط في العلاقات مع الجنس الآخر والإكثار من معاشرة النساء دليل الرجولة والمكانة الاجتماعية لا يبلغها جميع الناس.[10]

ولهذا لا بد من التفريق بين التعدد المقصود في الدين وخاصة ما أقرته الشريعة الإسلامية، وبين التعدد بمنظور الفكر الوضعي.

المحور الثاني : أحكام تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري

المطلب الأول: أحكام التعدد في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول: مشروعية التعدد

لا خلاف في أن مشروعية تعدد الزوجات قد ثبتت بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع الأمة والمعقول.

أما الدليل من القرآن: فقول الله تعالى: ﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا﴾.

إن حكم تعدد الزوجات كما يظهر من عبارة النص ﴿فانكحوا ما طاب لكم﴾ تكاد تنفرد به هذه الآية كما أثبته غير واحد من الفقهاء، على اختلاف بينهم في سبب نزولها ودلالتها على المعنى المراد منها.

وقبل عرض ذلك لا بأس أن أشير إلى ملاحظة هامة في هذا الأمر، وهي: أن حكم التعدد لما ورد بين أحكام اليتامى التي دلت عليها الآيات السابقة واللاحقة، فهل هناك علاقة بينها؟ وما سبب ورود حكم التعدد في هذا الموضع بالذات؟ ثم إذا كان الشرط في بداية النص هو خوف عدم

الإقساط في اليتامى، فما هي العلاقة بينه وبين المشروط ـــ الذي هو إباحة التعدد في الزوجات ـــ؟

أقوال العلماء في تفسير الآية:

لا شك أن الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة لا تخرج عما أوردته كتب التفسير من أقوال[11] في بيان معنى الآية، والمقام لا يسمح بعرضها كلها، ولكن لا بأس بذكر أشهرها، وهي قولان[12]:

الأول: أن معنى الآية كما قال الطبري: ".. وإن خفتم يا معشر أولياء اليتامى ألا تقسطوا في صداقهن فتعدلوا فيه وتبلغوا بصداقهن صدقات أمثالهن فلا تنكحوهن ولكن انكحوا غيرهن من الغرائب اللواتي أحلهن الله لكم وطيبهن من واحدة إلى أربع.."[13].

و قال ابن كثير: "أي أنه إذا كان تحت حجر أحدكم يتيمة وخاف ألا يعطيها مهر مثلها فليعدل إلى ما سواها من النساء فإنهن كثير و لم يضيق الله عليه"[14].

وقد ذكر في سبب نزول الآية كما روى البخاري (أن عروة بن الزبير سأل السيدة عائشة رضي الله عنها عن هذه الآية فقالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها ماله وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهى الأولياء عن نكاح من عنده من اليتامى إلا أن يقسطوا إليهن، ويبلغوا بهن أعلى سنتهن في الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن)[15].

وفي رواية لمسلم قالت: (أنزلت في اليتيمة تكون عند الرجل فتشركه في ماله، فيرغب عنها أن يتزوجها ويكره أن يزوجها غيره فيشركه في مالها فيعضلها فلا يتزوجها ولا يزوجها غيرها)[16].

وقد ذكر الشوكاني أن وجه ارتباط الجزاء بالشرط، أن الرجل كان يكفل اليتيمة لكونه وليا لها ويريد أن يتزوجها فلا يقسط لها في مهرها أي يعدل فيه ويعطيها ما يعطيها غيره من الأزواج فنهاهم الله أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهن أعلى ما هو لهن من الصداق وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهن من النساء سواهن[17].

وقد اعترض على هذا التفسير بجملة من الاعتراضات أهمها: أن لفظ اليتامى لفظ شامل للذكر والأنثى، والتفسير يقصر دلالة الآية على الإناث ليكون ذلك مناسبا لمعنى الخوف من عدم الإقساط، وهو عند رغبة الوصي في نكاح يتيمته دو أن يوفي لها مهر مثلها[18].

دليل ذلك أن لفظ اليتامى ورد بكثرة في القرآن الكريم، وحتى في سورة النساء فإنه قد تكرر أزيد من سبع مرات، فقد قال تعالى: ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾[19]، ﴿وابتلوا اليتامى﴾[20]، ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى﴾[21]، ﴿وأن تقوموا لليتامى بالقسط﴾[22]. فاستعمال القرآن الكريم لمصطلح اليتامى في الجمع بين الذكر والأنثى يضعف هذا التفسير، والله أعلم.

ثم إن في هذا المعنى تخصيص للنص من وجهين دون دليل وهو غير صحيح؛ بيانه أن الأول تخصيص للفظ اليتامى باليتيمات ، والثاني؛ تخصيص الخوف من الإقساط في أموال اليتامى، أي عدم العدل في إعطائهن مثل مهورهن.

الثاني: أن هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام من أن للرجل أن يتزوج من الحرائر ما شاء فقصرهم بهذه الآية على أربع، فيكون وجه ارتباط الجزاء بالشرط أنهم إذا خافوا ألا يقسطوا في اليتامى فكذلك يخافون ألا يقسطوا في النساء؛ لأنهم كانوا يتحرجون في اليتامى ولا يتحرجون في النساء.[23]

وقد اعترض على هذا الرأي كذلك بأنه يصور لنا أمرا مخالفا للواقع التاريخي في شأن معاملة أهل الجاهلية لليتيم وخوفهم عدم الإقساط في شأنه، والقرآن الكريم لا يساعد على قبول هذا التصور؛ لأنه إذا كان اليتيم في الجاهلية ذا مكان معظم، وكان مجتمعه يخشى عدم الإقساط في شؤون اليتامى إلى الحد الذي يجعل الآية تعتد به وتقيس عليه شأن النساء، فما الذي دعا القرآن إلى أن يوصي باليتامى في كثير من نصوصه، مثل قوله عز وجـــــل: ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم﴾[24]، وقوله: ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾[25]، وقوله ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى..﴾[26].

ويبدو أن أقرب تفسير للنص القرآني على تعدد الزوجات ما ذهب إليه الشيخ محمد المدني في بحث عنون له برأي جديد في تعدد الزوجات، ومن جملة ما أورده قوله: "إن الأوصياء على اليتامى بين واجبين متباينين؛ واجب القيام بالقسط لليتامى على وجهه الصحيح، وهو يقتضي مداخلتهم والجلوس إليهم وفيهم من هي صالحة للزواج، وبينهم في كثير من الأحيان أمهم نفسها تلك الأم التي مات عنها زجها ولعل فيها بقية من شباب وصلاحية للزواج وواجب

آخر هو الاعتصام والابتعاد عن الفتنة، والمؤمن لا ينبغي أن يضع نفسه وضعا يكون فيه فاتنا ومفتونا، فما السبيل إلى ذلك؟

إنه هو الحكم الذي شرعته الآية: وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء..﴾ ، أي إن خفتم ألا تقوموا في شأن اليتامى ذكورا وإناثا بالقسط تحرجا من مداخلتهم ومجالستهم في بيوتهم التي لا تخلو من يتيمات أو أيامى، فالمخلص هو أن يتزوج الوصي إحدى يتيماته أو الأم نفسها، وبذلك يصبح دخوله هذا البيت دخولا مأمون العاقبة، فيجمع بذلك بين رعاية مصلحة اليتامى وبين وقاية نفسه ووقاية غيره من عوامل الفتنة"[27].

ولعله الرأي الراجح لما فيه من الجمع بين أقوال المختلفين في المقصود بأمر القسط في اليتامى، هل العدل في نكاحهم أم في أموالهم[28]؛ ولا شك أنه مناسب لموضع ورود حكم التعدد بين أحكام وردت جميعها في شأن اليتامى إضافة إلى أنه لا يتعارض مع القول بإباحة تعدد الزوجات متى وجدت مبرراته وتحققت شروطه.

ذلك أن إباحة التعدد ليست قاصرة على شرط الخوف من الإقساط في اليتامى فحسب، فحكم الإباحة مطلق تجلت في هذا النص صورة أو مبرر من صور ومبررات كثيرة يمكن إثبات الحكم فيها بالدلائل الأخرى من السنة وعمل الصحابة والإجماع، أو حتى من النص نفسه من خلال القياس عليه بجامع وجود المبرر الذي يتضمن مصلحة يعترف الشارع بجنسها وهي من قبيل ما أوردته الآية وهو الخوف من الإقساط في اليتامى، فكل مسألة مسكوت

عنها تحقق فيها المناط فإنها تلحق بحكم النص في إباحة التعدد؛ كأن تكون الزوجة مريضة أو عقيما..وغيرها من الحالات التي سنفردها بالحديث لاحقا.

ومن السنة؛ ما روي عن عبد الله بن عمر أن غيلان الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعا ويفارق سائرهن[29].

وروي عن الحارث بن قيس قال: أسلمت وتحتي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ذلك فقال: اختر منهن أربعا[30].

وأما دليل الإجماع: فإن فقهاء الصحابة وعلماء الأمة أجمعوا على إباحة التعدد كما وردت مشروعيته في نصوص القرآن والسنة.[31]

ومن المعقول: فإن تعدد الزوجات إذا توفرت شروطه وضوابطه ودعت الحاجة إليه، فإنه على كل حال أفضل من الطلاق، ومصلحته راجحة على مصلحة الطلاق.

الفرع الثاني: شروط التعدد

لعل الشرط الوحيد الذي أوجبته الشريعة الإسلامية على الزوج إذا ما كان هناك داع لأن يعدد زواجه هو شرط العدل أو ما نسميه بالقدرة في جوانبها الثلاث المالية، والصحية البدنية، والنفسية

فالقدرة المالية؛ هي طاقة الزوج ووسعه في توفير المتطلبات اللازمة لزوجاته وأولاده من سكن ولباس وأكل وشرب وعلاج..، وغيرها مما تستوجبه الحياة الكريمة، فلو غلب على ظن الزوج أو من له سلطة تقدير هذه القدرة كالقاضي مثلا أن الزوج لا يملك القدرة المالية، فلا يجوز له الزواج لأن فيه إضرار بالغير.

ويشهد لهذا الشرط قوله تعالى: ﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة..﴾ وقوله: ﴿ذلك أدنى ألا تعولوا﴾، أي أنه في حال الخوف من العدل فلا يجوز التعدد ويلزم الاقتصار على واحدة؛ لما فيه من تجنب الظلم والجور في معاملات الزوجات في حال التعدد دون التحقق من القيام بالعدل.

وقد ورد في معنى تعولوا ثلاثة أقوال:[32]

أحدها: تجوروا أوتميلوا ، قال ابن قتيبة والزجاج تجوروا وتميلوا بمعنى واحد واحتكم رجلان من العرب إلى رجل فحكم لأحدهما فقال المحكوم عليه إنك والله تعول علي أي تميل وتجور.

والثاني تضلوا قاله مجاهد.

الثالث تكثر عيالكم وهو مروي عن الشافعي وغيره، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾[33] أي فقرا.

وقال الشاعر: فما يدري الفقير متى غناه وما يدري الغني متى يعيل

فكل هذه الأقوال تعكس لنا معنى واحدا عند تخلف شرط العدل وهو الظلم والجور والميل في حق من يجب فيهم العدل، وانتفاء العدل محقق بشكل أزيد عند التعدد وكثرة الأولاد كما قال الإمام الشافعي.

والقدرة الصحية؛ ونعني بها قدرة الزوج على معاشرة أكثر من زوجة دون أن يترتب على ذلك ضرر يلحقهما أو يلحق إحداهما، بمعنى أن يتمتع الزوج بطاقة جنسية تؤهله لحياة زوجية عادية مع زوجتين أو أكثر في حدود المسموح به.

وأما القدرة النفسية؛ فالمراد بها القدرة على تطبيق معايير العدالة بين الزوجات في كل شيء ممكن ـــ من غير محاباة ـــ في المسكن والملبس وسائر أمور المعيشة وفي الإقامة لدى كل زوجة، وهي تقابل شرط العدالة الذي أفرده البعض كشرط مستقل إلى جانب شرط القدرة والاستطاعة، والعدالة تعني عدم الإضرار، وسواء غلب على الظن تحقق الإضرار في الحال أو في المآل.

ويشهد لهذا الشرط نصوص عدة منها:

قوله تعالى: ﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾[34].

وما روي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل)[35]

وما روي عن المسور بن مخرمة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر (إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فإنما هي بضعة مني يريبني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها هكذا قال).[36]

وما جاء في الأثر أن امرأة رفعت زوجها إلى عمر رضي الله عنه وذكرت أنه يصوم النهار ويقوم الليل فقال عمر رضي الله عنه ما أحسنك ثناءا على بعلك فقال كعب يا أمير المؤمنين إنها تشكو إليك زوجها فقال عمر رضي الله عنه وكيف ذلك فقال كعب إنه إذا صام النهار وقام الليل فكيف يتفرغ لها فقال عمر رضي الله عنه لكعب أحكم بينهما فقال أراها إحدى نسائه الأربع يفطر لها يوما ويصوم ثلاثة أيام فاستحسن ذلك منه عمر رضي الله عنه وولاه قضاء البصرة.[37]

والعدل كشرط للتعدد غيره العدل المنصوص عليه في قوله تعـــالى: ﴿ولن تستطيعوا أنم تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾. لأنه يريد هنا العدل القلبي أو الميل العاطفي، ولذلك حكم سبحانه وتعالى بالنهي عن تجاوز ما تقبله الفطرة في هذا الأمر فقال: ﴿فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفورا رحيما[38]﴾.

وبهذا يتبين لنا فساد رأي من فسر العدل في الآيتين بمعنى واحد ليصل إلى نتيجة توافق هواه بعيدة عن مقصد الشارع، بقوله إن شرط إباحة التعدد بالعدل بين الزوجات في الآية الأولى غير مستطاع بدلالة الآية الثانية وحينئذ يكون التعدد غير مشروع ؛ لأنه علق على شرط مستحيل[39].

والخلاصة أن الإسلام لم ينشئ التعدد، وإنما حدده، ولم يأمر بالتعدد على سبيل الوجوب، وإنما رخص فيه لمبررات وقيده بشروط واضحة.

الفرع الثالث: مبررات التعدد

لا شك أن في إباحة تعدد الزوجات على جهة الترخيص فيه وليس باعتباره عزيمة أن يناط هذا الحكم بمسوغات شرعية تقترن به، فحكم الرخصة شرعا لا يجوز العمل به إلا إذا وجدت الأعذار المبيحة له، ومن هنا فإن للتعدد أعذار ومبررات لإباحته، وجريا على اعتبار أن التعدد ـــ كما سبق ـــ قد ثبتت مشروعيته من السنة والإجماع ومن القياس على نص القرآن بجامع مناط الحكم، فإن كل معنى هو من جنس ما نص عليه الشارع في إباحة التعدد يمكن اعتباره مبررا للزواج.

ولما كانت مبررات التعدد كثيرة وعديدة يمكن تصنيفها إلى نوعين منها ما يرجع إلى العامل الاجتماعي ومنها ما يرجع إلى العامل الشخصي، وسنعمل على ذكرها لا على سبيل الحصر، وهي:

1 ــ المبررات الشخصية:[40]

ــ إذا كانت الزوجة عقيما وزوجها يرغب في أن يكون له أولاد، فله أن يتزوج بثانية رغبة في تحقيق ما لم يشأ الله سبحاه وتعالى أن يتحقق له مع الأولى، وعسى أن تكون هذه الأخيرة في مرتبة الأم لأبناء زوجها من غيرها ويقع في نفسها ما كانت محرومة منه لسنين طوال وهو الإحساس بعاطفة الأمومة، وهي في بيتها ومع زوجها دون أدنى إهمال أو تفريط منه في حقها ولا ريب أنها بهذه الحال تكون أفضل بكثير ما لو طلبت الطلاق وأجيب طلبها إن من الزوج أو من القاضي.

ــ أن تكون الزوجة في حال مرض مزمن لا يرجى منه شفاء، فالزوج هنا بين خيار الطلاق وهذا ليس فيه أدنى شيء من الوفاء للعلاقة الزوجية ولا من كرم الأخلاق، وفيه من الضرر المضاعف على المرأة ما يفقدها الأمل في هذه الحياة التي أفقدتها قوامها وسلبت منها زوجها وتركتها ضعيفة وحيدة لا عائل ولا سند لها، وبين خيار الزواج عليها، والقيام بسائر المتطلبات التي يجب على الزوج أن يقوم بها اتجاه زوجته من نفقة وسكنى ورعاية وعلاج مما يجلب السكينة والطمأنينة لها، ولا ينكر إلا مكابر في أن الأصلح والأنفع للزوجين هذا الخيار الثاني.

ــ أن تعتري الزوجة في أغلب الأحيان حالات تحول دون تحقيق المعاشرة الزوجية وهي ما يطلق عليها بالبرود الجنسي، الذي يؤثر بشكل مباشر

على استقرار الحياة الزوجية، فمن غير المعقول أن نبقي الزوج أسير علاقة لا يجني منها الزوجان سوى المتاعب والمشاكل دون أن يتمتعا بالحياة السعيدة المفترض أن يعيشها كل زوجين، فيكون هذا الأمر مبررا للزواج متى استطاع الزوج الوفاء بشروطه، وليس فيه مساس بكرامة الزوجة الأولى البتة إذا ما كانت متفهمة لطلبات زوجها وطبيعة العلاقة السائدة بينهما والتي ستتغير بلا شك إلى ما هو أحسن وأفضل فيما لو أذنت له بالزواج وقبلت بأن تستمر حياتهما الزوجية.

وإذا كانت هذه أهم المبررات الشخصية التي تسمح للرجل بأن يتزوج على زوجته، فما مصير الزوجة فيما إذا كانت هي تعاني من زوجها بسبب العقم أو المرض المزمن وما إلى ذلك؟

الشارع الحكيم كما أوجد حلا ومخرجا للزوج مما قد يتضرر منه في علاقته الزوجية، أوجد كذلك للزوجة ما تدفع به الضرر عن نفسها لنفس الأسباب؛ إذ أعطاها الحق الكامل في أن تحمي نفسها من الفتنة بطلب الطلاق وعلى القاضي أن يجيبها إلى طلبها في حال ما إذا تعسف الزوج ورفض طلاقها.

2 ــ المبررات الاجتماعية:

في الواقع هناك دوافع اجتماعية كثيرة للتعدد؛ نذكر منها:

ــ تعميق الفارق في العدد بين النساء والرجال بفعل الحروب، وقد شهد المجتمع الإنساني في كل مراحل تاريخه هذه الأزمات، آخرها ما عاشته أوربا خاصة والعالم عامة من حربين عالميتين أدت إلى انهيار التوازن البشري والسكاني في المجتمعات وبالأخص في المجتمع الألماني الذي فقد ملايين المقاتلين

الرجال مما دفع ببعض المفكرين في سياق البحث عن حل لهذه المشكلة إلى إعادة النظر في مسألة تعدد الزوجات إلى درجة أن بعضهم لجأ إلى الأزهر بطلب الاستفسار حول نظام التعدد في الإسلام لدراسة إمكانية تطبيقه؛ غير أنهم اضطروا في النهاية تحت ضغط الكنيسة إلى العزوف عن استكمال خطة الدراسة والتنفيذ، وقد أفضى ذلك إلى انتشار الفاحشة والرذيلة وكثرة الأبناء غير الشرعيين ..[41]

وقد مال عديد الفلاسفة وعلماء الاجتماع إلى فكرة إباحة تعدد الزوجات لدفع مخاطر ما قد يلحق المجتمع من انهيار وتفكك رغم إنكارهم الشديد ومخالفتهم لمبدأ التعدد، فهذا الفيلسوف الإنجليزي "سبنسر" يثبت في كتابه أصول علم الاجتماع أنه: "إذا طرأت على الأمة حال اجتاحت رجالها بالحروب ولم يكن لكل رجل من الباقين إلا زوجة واحدة، وبقيت نساء عديدات بلا زواج، نتج عن ذلك نقص في عدد المواليد لا محالة، ولا يكون عددهم مساويا لعدد الوفيات، فإذا تقاتلت مع فرض أنهما متساويتان في جميع الوسائل المعيشية وكانت إحداهما لا تستفيد من جميع نسائها بالاستيلاد، فإنها لا تستطيع أن تقاوم خصيمتها التي يستولد رجالها جميع نسائها، وتكون النتيجة أن الأمة الموحدة للزوجات تفنى أمام الأمة المعددة للزوجات".[42]

ـــ كفالة الأيتام وصون الأيامى: وهو المبرر الذي دل عليه منطوق النص في الآية الكريمة: ﴿وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى...﴾، فقد تكون اليتيمة في كفالة شخص ولا يتمكن من العمل على آداء واجب القسط في حقها باعتبارها أجنبية عنه ولا يمكن له مقابلتها أو الدخول عليها ومحادثتها حول ما يعنيها من أمورها المالية وغيرها، فإن في التعدد والزواج بها إعانة له

على أداء واجب الكفالة والرعاية، وما يقال في اليتيمة يقال كذلك في اليتيم وأمه الأرملة، ففي الزواج منها مصلحة مضاعفة، كفالة اليتيم والقيام بالقسط في حقه، وصون لأمه وحفظ لها مما قد يصيبها من مفاسد وأضرار لبقائها دون زوج يحميها ويعفها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني بعدما اطلعت على كتابات كثيرة ـــ حول هذا الموضوع ـــ وجدت منها ما يعتبر ارتفاع نسبة النساء مبررا للتعدد ويستشهد بنصوص كثيرة منها حديث أنس بن مالك أنه قال: (ألا أحدثكم حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدثكم أحد بعدي سمعه إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم، ويظهر الجهل ويفشو الزنا، ويشرب الخمر، ويذهب الرجال، وتبقى النساء، حتى يكون لخمسين امرأة قيم واحد).[43]

وفي حديث أبي موسى: (ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء)[44].

فهذان الحديثان وغيرهما مما في معناهما إنما يدلان بعبارتهما على بيان علامات الساعة وأن منها زيادة عدد النساء على عدد الرجال، فهل يعقل أن يكون هذا مبررا نستصحبه في كل وقت في هذه الحياة الدنيا، ونجعل منه سببا للترخيص في التعدد بدلائل تصفه بأنه من أشراط الساعة.

أقول لا شك أن الإحصائيات في مختلف بلاد العالم تؤكد أن نسبة الرجال تقل عن نسبة النساء، وهو أمر مسلم به؛ غير أنه لا ينبغي أن نجعله سببا من أسباب الترخيص ونبرره بنصوص لا تدل عليه في حقيقتها.

الفرع الرابع: حكم التعدد

لا شك أنه اتضح لنا جليا من كل ما سبق بيانه أن تعدد الزوجات في حكم الرخصة الفقهية، وبالتالي فإنه يأخذ من حيث مشروعيته أحكام الرخصة المعروفة في الفقه على أنها مبنية على الاستثناء من الأصل لتعالج الحالات الطارئة والتي لا يناسبها حكم العزيمة.

هذا عن أصل حكم التعدد، وقد يصير حراما قطعيا عند الخوف من الجور وعدم العدل.

وفي هذا يقول الشيخ محمد رشيد رضا: "إن الأصل في السعادة الزوجية والحياة البيئية هو أن يكون للرجل زوجة واحدة، وأن هذا هو غاية الارتقاء البشري في بابه، والكمال الذي ينبغي أن يربي الناس عليه ويقتنعوا به...، ولكن لما كانت الأسباب التي تبيح تعدد الزوجات هي ضرورة تقدر بقدرها وكان الرجال إنما يندفعون إلى هذا الأمر في الغالب إرضاء للشهوة لا عملا بالمصلحة، وكان الكمال الذي هو الأصل المطلوب عدم التعدد، جعل التعدد في الإسلام رخصة لا واجبا ولا مندوبا لذاته، وقيد بالشرط الذي نطقت به الآية".[45]

المطلب الثاني:أحكام التعدد في قانون الأسرة الجزائري

يتضمن هذا المطلب عرضا وصفيا لمختلف الأحكام المرتبطة بموضوع تعدد الزوجات في نظر المشرع الجزائري وفقا لما هو منصوص عليه في قانون الأسرة الصادر في شهر جوان سنة 1984، ابتداء ببيان مشروعيته وشروطه

الفرع الثالث: جزاء مخالفة الشروط والإجراءات

إذا تخلف شرط العدل بين الزوجات من حيث ممارسته، فقد أجاز القانون للزوجة أن تطلب التطليق في حالة الضرر المعتبر شرعا، إذا كان الضرر ناتجا عن مخالفة شرط العدل.

وهذا ما جاء في نص المادة 53 الفقرة 6: "يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية...كل ضرر معتبر شرعا ولا سيما إذا نجم عن مخالفة الأحكام الواردة في المادتين 8 و37 أعلاه.

كما أجاز القانون في مادته الثامنة لكل من الزوجة السابقة واللاحقة الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش والتحايل على شرط إعلام الزوجتين، وعبارة النص: "...ولكل واحدة ـــ الزوجة السابقة واللاحقة ـــ الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش والمطالبة بالتطليق في حالة عدم الرضا.

المحور الثالث – رصد للجوانب الإيجابية والسلبية التي طبعت تنظيم المشرع الجزائري لموضوع التعدد :

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية

باستقراء ما أورده المشرع الجزائري من نصوص تنظم موضوع التعدد، فإنه يمكن لنا أن نسجل ملاحظات إيجابية كثيرة طبعت معظمها، وهي:

1 ـــ الإبقاء على نظام تعدد الزوجات كما حددته الشريعة الإسلامية ومن خلاله حافظ القانون على أصل مشروعيته، وحافظ على احترام الدستور

الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة، فهو من هذه الناحية قانون دستوري ويتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[47]

2 ــ أن المشرع وضع شروطا كما سبق بيانه لحماية هذا المبدأ وضمان حسن تطبيقه، وهي وجود المبرر، وتوفر شروط ونية العدل، وإعلام الزوجتين بمعنى أنه لا يجوز للزوج أن يتزوج مرة ثانية إلا إذا كان له مبرر شرعي يحمله على الزواج، كما أنه يلزم أن تكون للزوج نية العدل بين زوجاته عملا بالشرط المنصوص عليه في القرآن الكريم: ﴿فإن خفتم ألا تعدلوا﴾، ولا يكفي وجود هذين الشرطين بل يجب على الزوج أن يخبر زوجته السابقة بأنه مقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للمرأة التي يريد الزواج به بأنه متزوج من غيرها.

3 ــ كما كفل ضرورة الالتزام بالشروط بالنص على جزاءات في حال مخالفتها.

ولقد استفاد المشرع الجزائري مما نص عليه الفقهاء في تمليك الزوجة حق طلب التطليق في حالة ما إذا أضر بها زوجها بالزواج دون علم منها، أو قصر في واجبه تجاهها؛ لأنها تزوجته على اعتباره غير متزوج، وعلى القاضي أن يجيبها إلى طلبها.[48]

المطلب الثاني: الجوانب السلبية

أولا: من حيث الشكل

يقصد بالشكل هنا الصياغة التي تمت به أحكام التعدد في نظر القانون؛ إذ من أهم ما يعاب على المشرع الجزائري أنه أجمل كل ما يتعلق بموضوع

خطير كالتعدد ضمن مادة واحدة وفي فقرة واحدة مما أورث اللبس خاصة فيما يتعلق بالشروط والمبررات، وساهم بشكل أو بآخر في تعسف الناس في استعمال هذا النص مما أورث مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

ثانيا: من حيث الموضوع

إن الملاحظات السلبية التي سجلتها على موقف المشرع الجزائري من نظام التعدد من حيث الموضوع والأحكام يمكن تركيزها في النقاط التالية:

1 ــ **من حيث الشروط والإجراءات**، إن الشروط التي وضعها المشرع هي أقرب إلى العراقيل منها إلى الضوابط؛ ذلك أنها لا تتعدى مجرد التسمية بالشروط الصورية؛ لأن المشرع لم يعتبرها شروط صحة، كما أنه لم يجعل منها في حال فقدها وعدم احترامها سببا من أسباب الفسخ أو البطلان[49]، كما أن المشرع لم يرتب على مخالفة بعض أو كل هذه الشروط أي جزاء مادي أو معنوي.

فقد جاء في المادة الثامنة ما نصه: "يسمح الزواج بأكثر من زوجة واحدة... **متى وجد المبرر الشرعي** وتوفرت **شروط ونية العدل** ويتم ذلك بعد **علم كل من الزوجة السابقة واللاحقة**..".

1 ــ **وجود المبرر:**

في واقع الأمر يبدو أن هذا الشرط من حيث المبدأ مناسب بل وضروري لإباحة التعدد ــ كما سبق بيانه ــ؛ غير أنه يؤخذ على المشرع إطلاقه للشرط وعدم توضيح المقصود به، وأشكاله التي يباح معها للزوج أن يتزوج من امرأة أخرى.

ولا يفيد في هذا ما جاء به المنشور الوزاري رقم 84/102 الصادر بتاريخ 1984/12/23 كتفسير للمادة الثامنة من أن على الموثق أو ضابط الحالة المدنية التأكد من وجد المبرر الشرعي ولا يكتفي فيه بالمشافهة أو الإقرار بل لا بد من شهادة طب اختصاصي يثبت ذلك. وهو ما يعني أن المشرع حصر شرط وجود المبرر في مرض الزوجة وحالة العقم لا غير، وقد جانب الصواب في ذلك؛ لأن مبررات التعدد تتعدى هاتان الحالتان إلى حالات أخرى.

2 ــ شروط ونية العدل:

إذا كان المشرع الجزائري قد اشترط من بين ما اشترطه للتعدد ــ كما بينا ــ العدل بين الزوجات، فكيف يمكن للقاضي أن يتحقق من ذلك؟ هل للعدل أمارات؟ هل يثبت بشهادة الشهود وتقديم البينات؟ هل للقاضي سلطة المنع من عقد ينبني على شيء سيوجد في المستقبل ولا يمكن إيجاده في الحاضر؟

في الواقع لم يبين لنا المشرع الجزائري الإجراءات الكفيلة بالتحقق من وجود شرط التعدد هذا. وهو ما أفضى في أغلب الحالات إلى التعسف في استعمال حق التعدد من بعض الناس، فيقدمون على الزواج بغرض الانتقام من الزوجة الأولى، أو بسبب إشباع شهوات آنية عابرة، ولكن سرعان ما يتبع هذا السلوك غير المسؤول مشاكل أسرية واجتماعية لا حصر لها.

وقد ذهب البعض كالشيخ أبي زهرة إلى أن العدل شرط ديني ولا يمكن أن يجعل شرطا قانونيا يتوقف عليه التعدد من عدمه؛ ذلك أنه أمر معنوي مغيب لا يمكن معرفته إلا بعد الزواج وعند المعاملة، وقد تطول مدة التحقق منه، فكيف ينبني عقد على أمر غير موجود.[50]

أقول إذا كانت الشريعة الإسلامية قد نصت على شرط العدل لإباحة التعدد، فهذا يعني أن العقد موقوف على هذا الشرط؛ غير أن السؤال المطروح كيف لنا أن نتحقق من وجود الشرط قبل العقد؟

بينا فيما سبق أن هذا الشرط الفقهي يتجسد حقيقة في شرط واحد هو شرط القدرة والاستطاعة في الجوانب الثلاث؛ المالية والصحية والنفسية، والجانب الأخير هو ما يعبر عنه البعض بالعدالة.

فإن القاضي بمقتضى هذا الاشتراط يمكن له أن يتحقق من خلال الشهود والبينات والإثباتات من الكفاية المالية للزوج، وهل ما له من دخل منتظم يكفيه في أن يعول زوجتين مع الإنفاق على أولاده دون الإضرار بأي منهما، كما يمكن له أن يتثبت من حالة الزوج الصحية وأنه قادر على الزواج بزوجة أخرى وأن احتمال الإضرار منتف في الحال وفي المآل. ويبقى الجانب الثالث الذي يغلب على الظن أنه ما قصده الشيخ أبو زهرة من عدم التحقق منه؛ لأنه منوط بالمعاملة، فإن كان كذلك فهو صحيح إلا أن توقف العقد عليه متحقق في الحال باعتبار وجود شرط القدرة المالية والصحية وما بقي سوى الممارسة للعدالة بعد العقد مباشرة.

أما قول الشيخ أن القدرة على الإنفاق أمر يتصل بالرزق، والرزق عند علام الغيوب، فليس لأحد أن يقول لمن أرادا الزواج لا تتزوجا أو الزواج بينكما غير صحيح؛ لأنه في المستقبل لا يستطيع الإنفاق عليها...[51]

فهو قول غير صحيح؛ ذلك أن القاضي يمكن له أن يتحقق من وجود الكفاية المالية في الإنفاق على الزوجة من خلال مساءلة الزوج عن ذلك فإن كان قادرا فعليه أن يثبت، وإن أثبت رخص له القاضي في الزواج، وإن لم

يثبت فإن في الترخيص مظنة لحوق المفسدة، وهو أمر غير جائز ويتنافى مع مشروعية التعدد.

إذا كان على المشرع الجزائري أن لا يتركنا أمام عقد موقوف على شرط لا سبيل إلى معرفة مدى وجوده ولا طريقة إثباته، وكان لزاما توضيح هذا الشرط من خلال ضبط إجراءات تمكن من معرفة مدى تحقيقه.

هذا عن شرط العدل، أما اشتراط نية العدل، فهذا ما لا يمكن معرفته؛ لأن النوايا والمقاصد هي من أسرار النفس التي لا يمكن لأي الاطلاع عليها إلا الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يعقل أن نوقف عقد زواج على شرط وجود نية العدل، فهذا أمر غير ممكن ولا سبيل إلى تحقيقه.

3 ــ إعلام الزوجتين:

يبدو أن هذا الشرط في ظاهره قد راعى فيه المشرع شعور كل من الزوجة السابقة واللاحقة في شأن إقدام الزوج على الجمع بينهما؛ إذ يلزمه قبل ذلك أن يعلم كلا منهما. ولكن الملاحظ أن هذا الشرط لا أثر له في إجراء عقد الزواج وتسجيله؛ إذ لم يوقف المشرع العقد على شرط الإعلام والقبول، بل أطلقه دون أن يمهره بالإلزامية، ودون أن يبين لنا كيفية الإعلام ولا الإجراءات التي يجب سلوكها لتحقيقه.

2 ــ من حيث الجزاء:

نص المشرع الجزائري على جزاء مخالفة الشروط اللازمة للتعدد في المادة الثامنة بقوله: "...ولكل واحدة ــ الزوجة السابقة واللاحقة ــ الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش والمطالبة بالتطليق في حالة عدم

الرضا". كما اعتبر هذا الأمر سببا من أسباب التطليق التي نص عليها في المادة 53:ق، أ، ج.

ويؤخذ على المشرع هنا أنه لم يفرق في طلب التطليق والحكم به بين التطليق للضرر والتطليق بسبب التعدد. إضافة إلى أنه لم يرتب أي جزاء مادي على الزوج في حال مخالفته للشروط المنصوص عليها.

المحور الرابع – واقع التطبيق لتعدد الزوجات في المجتمع الجزائري :

سأحاول في هذا المبحث البسيط أن أكشف ولو بإيجاز عن الأطر العامة التي تجري فيها العلاقة الزوجية متعددة الزوجات، وهذا من خلال بيان المبررات التي تدعو بعض الأزواج إلى الإقدام على الزواج...ثم أبين مدى وجود الزواج المتعدد في واقع المجتمع الجزائري بين الأمس واليوم وهذا لإجلاء الرؤية عن طبيعة المسار الذي يتخذه المجتمع حيال هذه المسألة فيما إذا كان نحو التزايد أم أنه في تناقص مستمر؟ وأخيرا وليس آخرا الوقوف على الآثار التي يخلفها تعدد الزوجات في مجتمعنا سواء فيما يرجع إلى الزوج والزوجات أو فيما ينعكس على الأولاد، أو فيما يؤثر في المجتمع، ثم تحليل للأسباب التي ساهمت في بروز النظرة المزدوجة والمتباينة لموضوع التعدد.

المطلب الأول: من حيث مبرراته

لا شك أن ما سبق ذكره من مبررات شرعية سواء أكانت شخصية أم اجتماعية كان لها وجودها الأكيد في كثير من الزيجات التي تمت في واقع التطبيق في مجتمعنا خاصة ما تعلق منها بكفالة الأيتام وصون الأيامى وحالات

العقم والمرض؛ إلا أن هذا لم يمنع من وجود حالات تم فيها الزواج لا لشيء سوى تلبية لمقاصد الزوج الذاتية ومصالحه الآنية المبنية على الأنانية وحب النفس ولو على حساب الطرف الآخر، فيحدث أن يتزوج الرجل من أخرى انتقاما من زوجته وإذلالا لها فلا هي في حكم الزوجة التي تجب لها الحقوق على زوجها ولا هي مطلقة فتبحث عن حياتها وسعادتها مع زوج آخر. أو أن يتزوج الرجل بغرض إشباع غرائزه وشهواته، فنجد الشيخ قد بلغ السبعين أو الثمانين من عمره متزوج من فتاة لم تبلغ العشرين بعد، فبدل أن يحقق التعدد مقاصده المشروعة، يكون سببا لمشاكل أسرية واجتماعية لا حصر لها.

المطلب الثاني: من حيث وجوده

الفرع الأول: الزواج المتعدد في الأمس

كان التعدد في الزواج بالأمس، أي في عقود ما قبل الثمانينات على قلة وجود حالاته زواجا مبنيا على مبررات وأسباب واقعية وجيهة؛ إذ لا نكاد نجد الرجل يتزوج على زوجته إلا وقد بدى لنا سبب ذلك ظاهرا مقنعا كأن يكون لكفالة يتيمة قريبة أو أن يكون صونا لأرملة الأخ أو ابن العم وكفالة لأولادها، أو أن يكون بدافع الرغبة في إنجاب الأولاد، أو بسبب البحث عن زوجة تقوم بشؤون الزوج وحاجاته لمرض أصاب زوجته، أو لكونه مضطرا للسفر لمدة طويلة ولا يمكنه اصطحاب زوجته..وهكذا.

وعموما فإن ما يلاحظ على التعدد الذي ساد بعض الأسر الجزائرية بالأمس أنه:

ـــ محقق لأغراضه النبيلة المشروعة التي اعتبرها الشارع باعثا على تشريح حكم إباحة التعدد على جهة الترخيص والاستثناء.

ـــ قلة النزاع والتخاصم بين الزوج وزوجاته وبين الزوجات فيما بينهن، بل كثيرا ما نجد الزوجات يقمن في بيت واحد، ولا يحدث أن يطلبن من الزوج أن يخصص لكل منهن مسكنا مستقلا، وأبعد من ذلك نجد أن أبناء إحداهن يخاطبن زوجة أبيه "بأمي" ويشعرن تجاهها بإحساس الأمومة، وهذا نتيجة طبيعية للمعاملة الحسنة التي تتعامل بها زوجة الأب مع أبناء زوجها من ضرتها.

ـــ ندرة القضايا التي ترفعها الزوجات في المحاكم بسبب تعدي الزوج على حقوق زوجته وإهمالها مقابل الاهتمام بزوجة أخرى.

الزواج المتعدد اليوم:

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في العالم الإسلامي عموما والجزائر خاصة مشكلة تعرف بمشكلة تعدد الزوجات، فالإحصاءات التي تنشر عن الزواج والطلاق تدل على أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة نسبة ضئيلة جدا إن لم نقل أنها شبه معدومة في واقعنا المعاش.

والسبب في ذلك واضح، هو تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة، وازدياد نفقات الأولاد في معيشتهم وتعليمهم والعناية بصحتهم، يضاف إلى ذلك أن الزوج لم يعد متفرغا لشؤون الأسرة ومشكلاتها، فهو مع زوجة واحدة وأولاده منها لا يكاد يتفرغ تفرغا كافيا للإشراف على شؤونهم والقيام بواجباتهم، فكيف يضيف إلى هذا أعباء جديدة ومشاكل لا تنتهي؟

هذا الواقع هو ما دعا بأحد المسؤولين عن قطاع شؤون العائلة للقول بأننا لسنا في حاجة إلى النص عن تنظيم شيء لا يوجد له أثر في الواقع

فالشاب الجزائري لا يكاد يحصل على الكفاية للتزوج بواحدة وضمان ديمومة هذا الزواج لصعوبة المعيشة، فعلينا أن نشرع ما يخدم لنا الواقع وما لا علاقة له بالواقع فلا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا حاجة لتشريعه.

أقول إن تعدد الزوجات ليس أصلا ولا عزيمة حتى نجد له في واقع الناس انتشارا واسعا، وإنما هو ـــ كما سبق بيانه ـــ رخصة، والرخصة لا توجد إلا استثناء عندما تدعو الحاجة إليها، ثم كيف نحكم الواقع ونترك الشرع؟ هل الشرع هو الذي يحكم الواقع أم العكس؟ وحتى لو فرضنا أن واقعنا اليوم صادف قلة أو انعدام التعدد، وشرعنا ما يناسبه من منع التعدد لعدم الإقبال عليه، فإن هذا الواقع لا يدوم وقد يأتي وقت يحتاج فيه الناس للتعدد ويصطدمون بما يمنعهم في القانون، فيكون القانون مخالفا للشرع ابتداء وانتهاء.

المطلب الثالث: من حيث آثاره

ـــ بالنسبة للزوجين:

1 ـــ **الأزواج:** لا شك أن من يقدم على الزواج بأكثر من واحدة دون حاجة إلى هذا الزواج الثاني ومن غير أن تتوافر فيه الشروط الموضوعية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية، أنه سيحل به مثل ما حل بذاك الأعرابي حينما قيل له: من لم يتزوج باثنتين لم يذق حلاوة العيش، فتزوج اثنتين ولما حل به ما حل ـــ ككثير من الأزواج في مجتمعنا ـــ أنشد يقول:

تزوجت اثنتين لفـــرط جهلي ... وقد حاز البلى زوج اثنتين

فقلت: أعيش بينهما خـــروفا ... أنعم بيـــن أكـــرم نعجتين

فصرت كنعجة تمضي وتمسي ... تـــداول بين أخبث ذئبتين

فجاء الأمر عكس الحال دومـــا عـــذابا دائـــما ببليتـــين

رضى هذي يحرك سخط هذي فما أحلو من إحدى السخطتين[52]

وقد قيل: "أقوى الناس على تحمل المتاعب من يتزوج اثنتين، وأسرع الناس إلى الهلاك من يتزوج ثلاثا، وأقرب الناس إلى الجنون من يتزوج أربعا.."[53].

2 ــ **الزوجات:** وأما ما ينعكس سلبا على الزوجات فهو ما ينشأ بينهن من عداء وكره وتباغض بمرور الأيام والأسابيع حتى لا يكاد الزوج يطيق البقاء معهن، ولا هن يتذوقن طعم الحياة الأسرية ولا حلاوة السعادة الزوجية، فتصير الحياة مع التعدد غير العقلاني الذي لا حاجة له شبه مستحيلة.

ــ **بالنسبة للأولاد:** إن ما ينشأ من تحاسد وتباغض بين الزوجات غالبا ما ينتقل إلى الأولاد، فتزداد الهوة بين أفراد رب الأسرة الواحدة مما يجلب لهم المتاعب فلا الأب يمكنه أن يجمع بين زوجاته ولا أن يصلح بين أولاده، كما أن الأولاد في وضعهم هذا...

هذا بالإضافة إلى أن التعدد إن أفضى إلى طلاق إحدى الزوجتين أو الزوجات فلا شك أن هذا الطلاق سينتهي بتشرد الأطفال خاصة في زماننا هذا الذي صعبت فيه الحياة وتقلصت فيه روح المحبة والتكافل الاجتماعي ...

ويلاحظ أن هذه الآثار في أغلبها لم يكن لها وجود في السابق...

ــ **بالنسبة للمجتمع:**

لا شك أن المجتمع هو أحد الأطراف الأساسية التي تتأثر بقضية التعدد إذا لم تستعمل في إطارها الصحيح، فالزوجة المهملة أو المطلقة سعيدة الحظ تصبح عالة على المجتمع، والأولاد المهملون وأمهم المريضة من قبل والدهم

فجاء الأمر عكس الحال دومـــا عـــذابا دائـــما ببليتـــين

رضى هذي يحرك سخط هذي فما أحلو من إحدى السخطتين[52]

وقد قيل: "أقوى الناس على تحمل المتاعب من يتزوج اثنتين، وأسرع الناس إلى الهلاك من يتزوج ثلاثا، وأقرب الناس إلى الجنون من يتزوج أربعا.."[53].

2 ــ **الزوجات:** وأما ما ينعكس سلبا على الزوجات فهو ما ينشأ بينهن من عداء وكره وتباغض بمرور الأيام والأسابيع حتى لا يكاد الزوج يطيق البقاء معهن، ولا هن يتذوقن طعم الحياة الأسرية ولا حلاوة السعادة الزوجية، فتصير الحياة مع التعدد غير العقلاني الذي لا حاجة له شبه مستحيلة.

ــ **بالنسبة للأولاد:** إن ما ينشأ من تحاسد وتباغض بين الزوجات غالبا ما ينتقل إلى الأولاد، فتزداد الهوة بين أفراد رب الأسرة الواحدة مما يجلب لهم المتاعب فلا الأب يمكنه أن يجمع بين زوجاته ولا أن يصلح بين أولاده، كما أن الأولاد في وضعهم هذا...

هذا بالإضافة إلى أن التعدد إن أفضى إلى طلاق إحدى الزوجتين أو الزوجات فلا شك أن هذا الطلاق سينتهي بتشرد الأطفال خاصة في زماننا هذا الذي صعبت فيه الحياة وتقلصت فيه روح المحبة والتكافل الاجتماعي ...

ويلاحظ أن هذه الآثار في أغلبها لم يكن لها وجود في السابق...

ــ **بالنسبة للمجتمع:**

لا شك أن المجتمع هو أحد الأطراف الأساسية التي تتأثر بقضية التعدد إذا لم تستعمل في إطارها الصحيح، فالزوجة المهملة أو المطلقة سعيدة الحظ تصبح عالة على المجتمع، والأولاد المهملون وأمهم المريضة من قبل والدهم

السعيد مع زوجته الجديدة الشابة كذلك لا يجدون من يعيلهم، وتعدد هذه الحالات يورث مشكلة اجتماعية كبيرة تعرقل مسار التطور والرقي الذي يسعى أي مجتمع لبلوغه؛ ذلك أن تعاسة أفراد المجتمع تنعكس بصفة مباشرة على المجتمع ككل.

المحور الخامس

اقتراحات التعديل في ق،أ،ج بما يكفل التطبيق الأمثل لتعدد الزوجات ويحقق مقاصده الشرعية

تمهيد حول ضرورة التعديل:

مما سبق يظهر لنا جليا أن التعديل أمر لا بد منه في قانون الأسرة الجزائري فيما يخص موضوع التعدد بسبب الغموض الذي اكتنف أحكام القانون في مادته الوحيدة المادة الثامنة؛ إلا أن أي تعديل مفترض منوط بمبدأ هام لا يمكن تجاهله، وهو ألا يأتي التعديل معارضا للأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية.

وإذا رجعنا لهذا الموضوع في الشريعة الإسلامية، فإننا نجده منضبط بحكمين اثنين؛ حكم قطعي لا مجال للاجتهاد فيه، وهو النص على إباحة تعدد الزوجات على جهة الترخيص فيه لا على اعتباره عزيمة، وحكم ظني، محل اجتهاد المجتهدين، وهو النظر في الأعذار التي يباح معها حكم الرخصة، وأقصد بذلك مبررات التعدد والإجراءات الكفيلة من التثبت من توفر شرط العدل الذي قيد به النص حكم التعدد، وهذا لضمان تحقيق مقاصد التعدد وأهدافه، وتجنب مفاسده وأضراره.

وبناء على ذلك فإنه لا يمكن لنا أن نتصور تعديلا يأتي لنا بنص يمنع من الزواج لأنه مناف لحكم الشريعة، وأن التعديل الذي نفترضه إنما يتعلق بالجانب الاجتهادي، وقبل أن أورد نظرتي تجاه التعديل، لا بأس أن أعرض لبعض المدونات العربية والتعديلات التي وردت بشأنها.

1 ــ التعديلات في بعض المدونات العربية:

ــ **في المدونة المغربية:** يذكر أن القانون المغربي قد أدخل تعديلات مهمة على مدونة الأحوال الشخصية في مطلع التسعينات دون أن يثير ذلك هذا المستوى من الخلاف.

ومن أهم تلك التعديلات: منع زواج الشخص المتزوج إلا بإذن صريح ومكتوب من زوجته، وتوفر وثيقة طبية تثبت سلامة الشخص من أي مرض..

وفي العام 2003 أعيد النظر في المدونة ككل وأجريت تعديلات عدة وتمت المصادقة عليها من طرف البرلمان المغربي، وهي في انتظار المصادقة الملكية لتنزل إلى حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2004.

وبخصوص موضوع تعدد الزوجات فإنه أبقي عليه وفق نص المادة 40 دون أي تغيير ، مما يعني أن المشرع المغربي قد التزم بخصوص هذا النص بأحكام الشريعة الإسلامية.

ــ **في المدونة العراقية:** تنادي مختلف الجمعيات والمنظمات العراقية بما فيها مجلس الحكم إلى ضرورة العودة فيما يتعلق بشؤون الأسرة إلى التشريعات المذهبية.

وفيما يخص قضية التعدد فإن القانون العراقي رقم 1959/188 في المادة الثالثة يمنع الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي، واشترط القانون

للإذن توفير الكفاية المالية والتحقق من العدل، وعاقب من تزوج بأخرى بغير إذن من القاضي بالحبس والغرامة أو إحدى العقوبتين.[54]

ـ **في المدونة المصرية:** بالرغم من إقرار القانون رقم 1929/25 لأحكام الأحوال الشخصية في مصر؛ إلا أن حساسية موضوع التعدد دعت المشرع المصري إلى أن يجري تعديلا عليه بإصداره للقانون رقم 1979/44، وقد تناول التعديل إضافة مادة سادسة مكررة، ونصها: "على الزوج أن يقدم للموثق إقرارا كتابيا يتضمن حالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه"[55]

ونظرا للاحتجاجات بعدم مشروعية هذا الإجراء فإن المشرع المصري بادر إلى التعديل وإقرار القانون رقم 1985/100 بإضافته المادة 11 مكرر إلى القانون الأساسي رقم 1929/25، ونصها: "على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحل إقامتهن وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول."[56]

2 ـ التعديلات المقترحة في قانون الأسرة الجزائري:

من خلال ما تقدم يمكن لنا أن نقرر حقيقة لا ينكرها عاقل وهي أن الشريعة الإسلامية حينما أباحت التعدد، فإن هذا لا يعني أبدا الترغيب فيه ـ كما يعتقد البعض ـ، كما أنه ليس في منعه وإلغاء حكم جوازه المنصوص عليه قانونا سد للباب أمام المفاسد والأضرار التي تعانيها الأسر والمجتمع بسبب

المغالاة في استعماله، ولكن الحل هو العمل بكل جد وجهد على الالتزام بحكم الشريعة، ووجوب رعاية مصلحة الناس وفق ما يملكه الحاكم ـــ السلطة التشريعية ـــ من سلطة التقدير والتقييد والضبط في إطار العمل بمبدأ درء المفاسد وجلب المصالح.

وعليه أرى أنه من الضروري الاهتمام بالنص على شروط للتعدد وفق صياغة واضحة، وتبعا لإجراءات مضبوطة، تمكن القاضي من معرفة من له الحق في التعدد المباح ممن لا يملك هذا الحق لتخلف في الشروط، والعمل على ضرورة إيجاد تشريع يحول دون الأضرار التي يلحقها تعدد الزوجات بالمجتمع...

وأرى أن المحاور الأساسية في التعديل تكمن في النقاط التالية:

ـــ **ضرورة تعديل الصياغة** الواردة في المادة 8 ق، أ، ج، بما يكفل الصراحة والوضوح ويزيل الغموض عن النصوص التشريعية.

ـــ **تمكين القاضي من السلطة التقديرية**، ذلك أنه ليس في الشريعة ما يمنع أن يعهد تقدير ظروف الناس إلى جهة قضائية يتقيد الناس بحكمها جوازا أو منعا؛ لأن أمر التعدد غالبا ما تطغى على الرجال فيه عوامل الرغبة، فربما لم يحسن بعضهم تقدير ظروفه ومدى قدرته على تحمل تكاليف ومتطلبات الحياة الزوجية مع زوجة أخرى إلى جانب الزوجة السابقة، وربما ترتب على هذا ضرر يصيب الزوجتين أو إحداهما، ومن واجب ولي الأمر أن يحتاط للضرر فيمنع من وقوعه، ويتخذ لذلك من الوسائل ما يراه مناسبا، وليس ذلك من باب تحريم المباح، وإنما هو من قبيل الحرص على تطبيق حكم الشرع ونص القانون والنظر في مدى توفر شروط التعدد ومبرراته.

ـــ **ضبط الشروط:** إذا كان مفهوم الشرط هو ما يتوقف عليه الشيء بحيث يلزم من عدمه العدم، فينبغي أن يكون هذا الشرط واضحا ومعلوما ومحددا، يمكن من خلاله معرفة مدى تحققه ليتسنى الحكم على المشروط ـــ أي التعدد ـــ بالصحة حال وجود الشرط وبالبطلان عند عدمه.

وعليه فإنه من الواجب في الاشتراط للتعدد أن نضع شروطا واضحة لا لبس فيها ولا إشكال في إدراك حقيقتها، ويمكن ـــ مما سبق ـــ أن نقترح شروطا للتعدد بدل تلك التي تضمنتها المادة الثامنة خاصة ما يتعلق بشرط إعلام الزوجتين وشرط نية العدل، وهي:

1 ـــ إلزام الزوج بالتصريح أمام الموثق بحالته الاجتماعية؛ إذ عليه أن يعين زوجته أو زوجاته بالاسم واللقب ومحل الإقامة.

2 ـــ تقديم كشف بالمداخيل المنتظمة التي يتحصل عليها الزوج مثل كشف الراتب وما يماثله.

3 ـــ تقديم وثيقة تفيد ملكية الزوج لسكن غير سكن الزوجية، أو عقد إيجار مع ضمان استيفاء مقابل الإيجار بشكل منتظم.

4 ـــ ضرورة وجود المبرر المشروع للتعدد، مع توضيح لطبيعته وأنواعه من قبل الوصاية بما لا يصادم أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

5 ـــ تقديم شهادة طبية تثبت سلامة الزوج من أي مرض من شأنه أن يؤثر على وضعه الجديد.

ـــ **تحديد الإجراءات:** على المشرع أن يحدد الإجراءات التي يجب سلوكها من جميع أطراف العلاقة في موضوع التعدد سواء ما تعلق بالزوج أو

الزوجة أو الموثق أو من يقوم مقامه، وأحسب أن أهم ما يحتاج إليه الموضوع من الإجراءات يتركز فيما يلي:

1 ـ النص على أنه إذا أقدم الزوج على التصريح بحالته الاجتماعية فإنه يجب على الموثق أن يخطر زوجته أو زوجاته في أجل محدد، وتمكينهن من الاعتراض على الزواج برفع دعوى طلب التطليق لا بسبب الضرر المادي وإنما بسبب التعدد مع ضرورة التفرقة بين هذا وذاك ـ في أجل لا يتعدى السنة مثلا من تاريخ الإخطار.

2 ـ ضبط الإجراءات التي يتم من خلالها تقديم كشوفات الحساب أو تقارير توفر شرط القدرة المالية.

3 ـ النص على أنه في حالة امتناع الموثق من تسجيل العقد يجوز للزوج أن يرفع دعوى قضائية ضده.

ـ **النص على الجزاء:** من المسلم به أن القاعدة القانونية لا تكون ملزمة ولا تنال احترام من وضعت لهم إلا إذا كانت مقرونة بالجزاء على مخالفتها، ومنه فإن ما يفترض من قواعد تحكم موضوع التعدد ينبغي أن تقترن بالنص على جزاء مخالفتها، كي تكتسب صفة الإلزامية، ومن أهم ما ينبغي الاهتمام به والتشريع له بخصوص هذا الأمر:

1 ـ عقوبة التصريح الكاذب من قبل الزوج.

2 ـ عقوبة تقديم شهادات مزورة.

3 ـ عقوبة الإهمال في التبليغ أو التعسف في استعمال السلطة من قبل الموثق.

4ـ تمكين الزوجة من الطلاق في حالة عدم الرضا.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة فإن المشرع الجزائري كما أجاز للمرأة المتضررة من الزواج الثاني أن ترفع أمرها إلى القاضي وتطلب التطليق دفعا للضرر الحال ـــ ضرر التعدد ـــ، فإنه كان بإمكانه أن يعمل على تمكين المرأة من تفادي وقوع هذا الضرر إطلاقا عن طريق تعديل نص المادة 19 ق، أ، ج، والتي تبيح الاشتراط في عقد الزواج، وعبارتها: "للزوجين أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يريانها ما لم تتناف مع هذا القانون".

فالمشرع أطلق هذه الحرية و لم يقيدها كما أنه لم يبين هذه الشروط ولا آثارها؛ غير أنه لو جارى في ذلك ما ذهب إليه فقهاء الأحناف والحنابلة من إباحة الاشتراط وترتيب آثار الشرط في العقد، واعتبار ذلك مخرجا مناسبا للزوجة لتفادي ضرر إدخال ضرة عليها[57]، وهو ما اعتمدته بعض القوانيين في البلاد الإسلامية.

فالقانون الكويتي مثلا نص في مادته العاشرة على أنه :"إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطا فيه منفعة لها كزيادة معلومة على مهرها أو أن يكون من نقد معين أو ألا يتزوج عليها أو ألا يسافر بها ولا ينقلها من دارها وبلدها، فالشرط صحيح يجب على الزوج الوفاء به، فإن لم يف به رفع الأمر إلى القاضي". ونفسه ما ذهب إليه القانون الأردني رقم 1976/61.[58]

وذهب المشرع المغربي في المدونة إلى الأخذ بهذا الإجراء فنص في الفصل الواحد والثلاثين عل أن: "للمرأة الحق في أن تشترط في عقد النكاح أن لا يتزوج عليها، وأنه إذا لم يوف الزوج بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح".[59]

ونص قانون حقوق العائلة السوري في المادة 38 منه على أن الزوجة إذا اشترطت أن لا يتزوج عليها، وإذا تزوج كانت هي أو ضرتها طالقة فالعقد صحيح والشرط معتبر.[60]

هذا، وأرجو في الختام أنني وفقت قدر ما أمكن عبر هذه المداخلة المتواضعة إلى الإجابة عن مختلف التساؤلات التي يفرضها الموضوع فإن كنت أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الهوامش والتعليقات:

[1] ــ يوسف القرضاوي، مركز المرأة في الحياة الإسلامية: 110

[2] ــ متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي، ومسلم في كتاب الأيمان، باب الاستثناء.

[3] ــ كرم حلمي فرحات، تعدد الزوجات في الأديان: 13

[4] ــ سالم البهنساوي، قوانين الأسرة: 118

[5] ــ مصطفى السباعي، المرأة والقانون: 75

[6] ــ سورة النساء، الآية: 03

[7] ــ أنظر المرج نفسه: 06

[8] ــ غوستاف لوبون، حضارة العرب: 398.

[9] ــ البهي الخولي، الإسلام والمرأة المعاصرة: 93

[10] ــ أنظر: أسعد السحمراني، المرأة في التاريخ والشريعة: 176

[11] ــ عدها ابن الجوزي ستة أقوال في كتابه زاد المسير في علم التفسير: 8/2

[12] ــ أنظر مختلف أقوال المفسرين في: تفسير الطبري: 232/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 22/5، ابن الجوزي، زاد المسير: 8/2، الشوكاني، فتح القدير ج: 1 ص: 419.

[13] ــ تفسير الطبري: 232/4

[14] ــ تفسير ابن كثير: 450/1

[15] ــ رواه البخاري في كتاب الشركة، باب شركة اليتيم وأهل الميراث.

[16] ــ أخرجه مسلم في كتاب التفسير.

[17] ــ الشوكاني، فتح القدير: 419/1

[18] ــ أنظر: محمد محمد المدني، رأي جديد في تعدد الزوجات، مجلة المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، السنة: 10، عدد: 40

[19] ــ سورة النساء، الآية: 02

[20] ــ سورة النساء، الآية:06

[21] ــ سورة النساء، الآية:10

[22] ــ سورة النساء، الآية:127

[23] ــ أنظر: ابن كثير، التفسير: 451/1، الشوكاني، فتح القدير: 420/1

[24] ــ سورة الماعون، الآية: 1-2

[25] ــ سورة الأنعام، الآية: 152

[26] ــ سورة النساء، الآية: 10

[27] ــ محمد محمد المدني، رأي جديد في تعدد الزوجات، بحث منشور في مجلة المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، س:10، ع:40

[28] ــ أنظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 8/2

[29] ــ رواه الترمذي في كتاب النكاح عن رسول الله، باب ماجاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، أخرجه مالك في الموطأ كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق

[30] ــ رواه أبو داود في كتاب الطلاق، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان.

[31] ــ أنظر، ابن رشد، بداية المجتهد: 43/2

[32] ــ أنظر: تفسير ابن كثير: 452/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 22/5، ابن الجوزي، زاد المسير: 10/2

[33] ــ سورة التوبة، الآية: 28

[34] ــ سورة النساء، الآية:03

[35] ــ الحديث رواه أبو داود في كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب في القسمة بين النساء.

[36] ــ رواه الخمسة إلا النسائي فأخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف، واللفظ له، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي، ورواه الترمذي في كتاب المناقب عن رسول الله، باب ما جاء في فضل فاطمة بنت محمد، وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء.

[37] ــ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/5

[38] ــ سورة النساء، الآية: 129

[39] ــ محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام: 239.

[40] ــ أورد الشيخ مصطفى السباعي وغيره بعض المبررات غير التي ذكرنا للتعدد، كاشتداد كره الزوج لزوجته، أو أن يكـــون كثير الأسفار، والمتأمل لا يجد في هاتين الحالتين سبيل للتعدد؛ ذلك أن من يقع في قلبه كره زوجته حـــتى لا يكاد يطيق العيش معها فإن الله سبحانه وتعالى أوضح لنا المخرج وهو الطلاق، وهو الحل الأمثل الذي يسمح لكل من الزوجين اختيار طريق أخرى للحياة، بدل أن يسعد الزوج مع زوجة أخرى في حين تبقى زوجته الأولى في تعاســـة زوجية إلى ما شاء الله. وأما الزوج الذي تكثر أسفاره ولا يمكنه أن يصطحب زوجته وأولاده فيجد نفسه في حاجة إلى الزواج، فإننا إذا اعتبرنا ذلك مبررا وأجزنا له الزواج بثانية، فإن هذا الزواج الثاني لا يفي بحاجته لأنه كثير الأسفار؛ فيعني هذا أن متى حل ببلد فعليه أن يتزوج ضيالة له من الوقوع في الحرام وتلبية لحاجته في الزواج وهذا لا يتم بثانية وثالثة ورابعة بل يتعدى، وإذا تعدى فهو منهي عنه.

[41] ــ أنظر تفصيلا أكثر في هذه المسألة في كتاب المرأة بين الفقه والقانون، لمصطفى السباعي: 85

[42] ــ أنظر : كرم حلمي فرحات، تعدد الزوجات في الأديان: 73

[43] ــ الحديـــث مـــتفق علية رواه البخاري في كتاب النكاح، باب يقل الرجال ويكثر النساء، ومسلم في كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه

[44] ــ الحديـــث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد، وفي كتاب النكاح، باب يقل الرجال ويكثر النساء.

[45] ــ محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام: 70

[46] ــ المادة 8 من قانون الأسرة الجزائري، ص: 07

[47] ــ أنظر: عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري: 156

[48] ــ أنظر: بلحاج العربي، شرح قانون الأسرة الجزائري: 91/1

[49] ــ أنظر: عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري: 150

[50] ــ أبو زهرة، الأحوال الشخصية: 91

[51] ــ أبو زهرة، الأحوال الشخصية: 92

[52] ــ أنظر: مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون: 80

[53] ــ أنظر: المرجع نفسه:81

[54] ــ سالم البهنساوي، قوانين الأسرة: 135

[55] ــ أنظر: عبد الناصر توفيق العطار، الأسرة وقانون الأحوال الشخصية رقم 100/1985: 187؛ أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية: 186

[56] ــ أنظر: المرجع نفسه.

[57] ــ صالح بوبشيش، الحيل الفقهية ضوابطها وتطبيقاتها على الأحوال الشخصية: 170

[58] ــ سالم البهنساوي، قوانين الأسرة: 143

[59] ــ عبد الكريم شهبون، شرح مدونة الأحوال الشخصية المغربية: 121/1.

[60] ــ مصطفى السباعي، شرح قانون الأحوال الشخصية: 114/1.

قائمة المصادر والمراجع:

1 ــ أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، ط: 1988، الدار الجامعية، مصر.

2 ــ أسعد السحمراني، المرأة في التاريخ وفي الشريعة، دار النفائس، بيروت.

3 ــ بلحاج العربي، شرح قانون الأسرة الجزائري، ط: 1999، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4 ــ البهي الخولي، الإسلام والمرأة المعاصرة، ط:4،1984، دار القلم، الكويت.

5 ــ ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ط:3،1404هـ، المكتب الإسلامي، بيروت

6 ــ سالم البهنساوي، قوانين الأسرة بين عجز النساء وضعف العلماء، ط: 2،1984، دار القلم، الكويت.

7 ــ الشوكاني، فتح القدير، دار الفكر، بيروت

8 ــ صالح بوبشيش، الحيل الفقهية ضوابطها وتطبيقاتها على الأحوال الشخصية، مطبوعات جامعة باتنة 1999، الجزائر.

9 ــ الطبري، تفسير الطبري، دار الفكر، بيروت

10 ــ عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري، ط:2، 1989، دار البعث، الجزائر.

11 ــ عبد الكريم شهبون، شرح مدونة الأحوال الشخصية المغربية، ط: 3، 2000، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المملكة المغربية.

12 ــ عبد الناصر توفيق العطار، الأسرة وقانون الأحوال الشخصية 100/ 1985، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.

13 ــ غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، طبعة الحلبي، القاهرة.

14 ــ قانون الأسرة الجزائري، طبع الدار المغاربية الدولية، باتنة، الجزائر

15 ــ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة

16 ــ ابن كثير، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت

17 ــ كرم حلمي فرحات، تعدد الزوجات في الأديان، ط:1، 2002، دار الآفاق العربية، القاهرة.

18 ــ مجلة المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، السنة:10، عدد: 40.

19 ــ محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت.

20 ــ محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة.

21 ــ محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام، ط:4، 1984، المكتب الإسلامي، بيروت.

22 ــ محمد الدسوقي، من قضايا الأسرة في التشريع الإسلامي، ط: 1، 1986، دار الثقافة، قطر.

23 ــ مصطفى السباعي، شرح قانون الأحوال الشخصية (القانون السوري)، ط:7، 1997، المكتب الإسلامي، بيروت

24 ــ مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت.

25 ــ أبو الوليد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط:1، 1988، دار القلم، بيروت.

26 ــ يوسف القرضاوي، مركز المرأة في الحياة الإسلامية، ط:3، 1998، بيروت.